القسم الأول

الدراسة التحليلية

وتشمل:

الفصل الأول : الكويت وأكذوبة الحق التاريخي للعراق .

الفصل الثاني : الأسرى والأسير في الإسلام والقانون الدولي .

الفصل الثالث : نوعيات الأسرى والمفقودين والجهود الحكومية والشعبية للإفراج عنهم .

الفصل الرابع : الجهود العربية والدولية للإفراج عن الأسرى والمفقودين .

الفصل الخامس : قرارات مجلس الأمن بشأن الإفراج عن الأسرى والمفقودين .

الفصل السادس : أبرز المشكلات التي يعانيها ذوو الأسرى .

الفصل الأول

(مدخل تمهيدي)

الكويت وأكذوبة الحق التاريخي للعراق

- استقلال الكويت الإدارى عن الدولة العثمانية.
- إعلان استقلال الكويت واعتراف دول العالم به.
- استقلال الكويت والتحرشات العراقية ١٩٦١م.
- جهود الرئيس جمال عبدالناصر في حل الأزمة.
- الادعاءات العراقية والاحتلال الغادر في (٢ من أغسطس ١٩٩٠م).
- رفض العراق للقرارات الدولية واندحاره وهزيمته وتحرير الكويت، واحتفاظه ببعض الأسرى.
- الأوضاع في الكويت بعد التحرير.

الفصل الأول

(مدخل تمهيدي)

الكويت وأكذوبة الحق التاريخي للعراق

إن دولة الكويت جزء من الوطن العربي الكبير ، وركن هام من أركان الجزيرة العربية .حيث تقع في الشمال الشرقي منها ، يحدها شمالا الجمهورية العراقية ، ويحدها من الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق الخليج العربي الذي يتفرع منه جون الكويت التي تقع عليه مدينة الكويت .

وتبلغ مساحة الكويت حوالي ١٨,٠٠٠ كيلو متر مربع .

وقد هاجر سكان الكويت الأوائل اليها من الجزيرة العربية ، ففي بداية القرن السابع عشر توافدت مجموعة من الأسرى والقبائل إلى هذه المنطقة قادمة من نجد[١] ، حيث أدركوا ببصيرتهم الثاقبة أهمية الموقع الجغرافي للكويت ومميزاته المكانية ، وتشير الوثائق التاريخية إلى أن تاريخ انشاء الكويت بزعامة آل الصباح كان في عام ١٦١٣م ، حيث تحول أولئك المهاجرون إلى مجتمع حضري له كيانه السياسي الواضح الذي يتميز بالاستقرار والازدهار الذي أشاد به كثير من الرحالين الذين زاروا هذه المنطقة وكتبوا عنها .

وبعد أن تواصل استقرارالمجتمع الكويتي ، وانطلقت نشاطاته في البر والبحر ،

---

(١) يعود نسب غالبية تلك الأسر إلى قبيلة عنزة العربية ، إضافة إلى عدد آخر من قبائل الجزيرة العربية الأخرى .

بدت الحاجة ملحة إلى قيادة يرجع إليها الناس في أمورهم ، وتمتلك الشرعية والقدرة على تأمين حماية مجتمعهم ومصالحهم وتمثيلهم لدى الجهات والمجتمعات التي تحيط بهم ، فعهدوا بالرئاسة إلى رجل فيهم من آل صباح رأوه متميزا بالخير وأقربهم إلى الحق ، وغدا الحكم في هذه الأسرة يتوارثه الأرشد الأكبر منهم إلى هذا اليوم .

استقلال الكويت الإداري عن الدولة العثمانية:

علاقة الشعب الكويتي بجيرانه علاقة أخوية متينة ، وثقتها رابطة الجوار ، وأواصر القربى والمصاهرة . وبقيت الكويت تحت حكم آل الصباح مكاناً أميناً يلجأ إليه كل من دارت عليه الدوائر من ذوي النفوذ ، وظلت ملجأ للأحرار الذين يهربون من جور العثمانيين وبطشهم ، كما ابتعدت عن مشكلات العراق وقبائله ، وبقيت محتفظة باستقلالها بعيدة عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر من جيرانها ، ثم أكد استقلال الكويت عن الدولة العثمانية ما يحدثنا عنه التاريخ من مفاوضات جرت في لندن بين الدولة العثمانية وبريطانيا في هذا الشأن ، وقد مثل الدولة العثمانية حقي باشا على حين مثل بريطانيا السير «إدوارد جراي» وانتهت المفاوضات بينهما باتفاقية في ٢٩ من يوليو ١٩١٣م اعترفت فيها الدولة العثمانية بحدود الكويت[١] وباستقلالها الإداري وممارسة شيخها لاستقلاله الذاتي ووعدت بالكف عن أية محاولات للتدخل في شؤونها أو الضغط عليها أو القيام بأي أعمال عسكرية ضدها ، هذا في الوقت الذي كان فيه العراق تابعاً للدولة العثمانية ، كما أنه لم يكن معروفاً باسمه هذا إبان الحكم العثماني ، بل كان مقسماً إلى ثلاث ولايات يحكم كلا منها وال من قبل العثمانيين ؛ فكانت هناك ولاية بغداد ، وولاية الموصل ، وولاية البصرة ، وكان يشار إليها بمصطلح ، بلاد ما بين النهرين ، في حين كان للكويت كيان سياسي مستقل ويحكمها آل الصباح ، ويعد الشيخ جابر الصباح أمير الكويت الشرعي الحالي هو الأمير رقم ١٣ من هذه الأسرة .

(١) وافق العراق على هذه الاتفاقية بعد إعلان استقلاله عام ١٩٣٢م وبمناسبة انضمامه إلى عصبة الأمم حيث كان عليه أن يوضح حدوده من جميع الجهات .

وقد بقيت الكويت محافظة على استقلالها دون الخضوع للدولة العثمانية ، وإن ظلت علاقتها طيبة معها ومع الإنجليز أيضاً دون أن يؤثر ذلك في طابع الاتزان في تسيير أمورها . فمع أنها كانت ترفع علمها الخاص بها إشارة إلى استقلالها ، كانت سفنها ترفع أحياناً العلم العثماني تعبيراً عن مظاهر احترامها لدولة الخلافة من ناحية وحماية لها مما يدبره أعداء الإسلام من ناحية أخرى[١] ومع ذلك فإنها لم تكن تدفع ضرائب الزكاة للدولة العثمانية كما كان يدفعها العراق وغيره من الولايات الأخرى[٢] وقد أكد ذلك أقوال شهود العيان من الرحالين وغيرهم كما أكدته البراهين الواضحة :

تحدثنا الوثائق البريطانية أن الكويت احتفظت باستقلالها دوماً حتى في الوقت الذي خضعت فيه هرمز ، ومسقط والبحرين ، والبصرة لحكم الأجنبي ، وإلى جانب ذلك تحدثنا هذه الوثائق عن قدرة شيخ الكويت على تحريك الأمور في الخليج ، وعلاقاته الواسعة مع مختلف الإمارات هناك ، وعلى قوة أهل الكويت البحرية ، وشجاعتهم في القتال ، وأن سفنهم التجارية سرعان ما تتحول إلى سفن قتال كلما اقتضت الضرورة ذلك[٣] .

وإلى جانب ذلك فهناك العديد من الوقائع التاريخية التي تؤكد استقلال الكويت وعدم تبعيتها للبصرة العثمانية ، والتي نحصرها فيما يلي :

١ - في أيام علي باشا والي بغداد تمردت بعض القبائل العراقية على الحكومة العثمانية واحتلت البصرة ، وطردت الوالي العثماني وجنوده فاستنجد هذا

(١) عبدالعزيز عبدالغني : السلام البريطاني في الخليج العربي ، الرياض ، ١٩٨١م ، ص ٢١٠ .

(٢) أحمد أبو حاكمة : تاريخ الكويت ، جـ٢ ، القسم الأول ، الكويت ١٩٧٣م ، من ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) انظر ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ، الأرشيف الإنجليزي محفظة رقم ١١ ، ص ١١٣ - ١١٤ لعام ١٨٤١م .

الوالي بالشيخ جابر بن عبدالله يطلب الغوث والنجدة ، فثارت في الشيخ جابر نخوته العربية وأنجد والي البصرة بالعتاد والسلاح حتى تمكن من استخلاص البصرة والعودة إليها مما دفع الحكومة العثمانية إلى تقديم الشكر للشيخ جابر على هذه المهمة والمروءة[1] ألا يعني ذلك أن الكويت كانت إمارة ذات سيادة وقوة وغير تابعة للعثمانيين أو غيرهم؟

٢ - بعد أن تمرد مصطفى أغا والي البصرة في عام ١٧٨٨م على السلطة العثمانية وأعلن الاستقلال عنها ، أرسل له سليمان باشا والي بغداد العثماني جيشاً للقضاء على تمرده ، ونتيجة لعدم قدرته على مواجهته ذلك الجيش هرب من البصرة إلى الكويت واستجار بحاكمها عبدالله بن صباح الأول فأجاره ، ولما بلغ والي بغداد الأمر كتب إلى حاكم الكويت يطلب إليه أن يسلمه مصطفى أغا فكان رد الشيخ عبدالله الذي رضع مع الحليب تقاليد العرب وقيمهم الخلقية : أن العربي لا يخذل من يستجير به ، وظل مصطفى أغا متمتعاً بحماية حاكم الكويت وفي ضيافته دون أن يمسسه أحد بسوء[2] .

ألا يؤكد ذلك أن حاكم الكويت كان مستقلاً عن العثمانيين وأنه كان يستطيع أن يحمى من يستجير به ، وأن الدولة العثمانية لم يكن لها أي قدر من السيادة على سلطة حاكم الكويت؟

٣ - عندما حاول الإنجليز إقناع الشيخ جابر بن عبدالله الصباح برفع الراية الإنجليزية لمناوأة العثمانيين لم يستجب لهم بل قال إن الحكومة العثمانية

---

(١) يعقوب الرشيد : الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ ، ١٩٦٣م ص ٧٢ .

(٢) مرجع سابق : ص ٣٤ - ٣٥ .

جارتنا ، ولم يسمح بذلك ، ولما طلبوا منه السماح لهم بالبناء في الكويت لم يأذن لهم .

وعندما سألوه أتسمح للحكومة العثمانية في نزول بلدك والبناء فيها أم تمنعها كما منعتنا؟ قال نمنعها من ذلك إذا كان فيه ضرر علينا وعلى بلدنا[١] .

ألا يثبت ذلك بالدليل القاطع سيادة الكويت واستقلالها عن الدولة العثمانية؟ فالشيخ جابر عندما تحدث عن الحكومة العثمانية قال إنها جارتنا ولم يقل إنها حكومتنا أو إنها صاحبة السيادة علينا .

٤ - يروي لنا التاريخ أن مدحت باشا والي بغداد طلب المعونة من أمير الكويت في عام ١٨٧١م من أجل المحافظة على الأمن في منطقة الخليج حتى تصبح مركزاً أساسياً للتجارة الدولية خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م وذلك نظير منحه بستان نخيل كبير في منطقة الفاو العراقية . وقد لبى أمير الكويت الدعوة ، وقام بمساعدة والي البغداد ، وحصل على ما وعد به . ألا يعني ذلك أن حاكم بغداد كان يعامل أمير الكويت معاملة الند للند ، وأنه كان يقدر المساعدة الكويتية له؟

٥ - عندما أحست بريطانيا بأهمية الكويت لموقعها على رأس الخليج العربي ، وقربها من البصرة العثمانية تعاملت بريطانيا مع أمير الكويت كحاكم مستقل فوقعت معه معاهدة في ٢٣ من يناير ١٨٩٩م بألا يبيع أو يؤجر أو يقدم تنازلات من أرض الكويت لأية قوة أجنبية دون موافقة بريطانيا[٢] في نظير أن يقدم له الإنجليز المساعدة والدفاع عن حدوده خصوصاً وأنه كان يخشى عدوان روسيا القيصرية في ذلك الوقت على الخليج .

(١) أبو حاكمة : المرجع السابق جـ٢ ، القسم الأول ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) زكي صالح : مجمل تاريخ العراق الدولي في العصر العثماني ، القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٨٣ .

ألا يعني ذلك أن الشيخ (مبارك) كان حاكماً مستقلا عن والي البصرة؟ لأنه لو كان تابعاً لوالي البصرة ما كان باستطاعته أن يوقع على مثل هذه الاتفاقية بل ما كان يترك له أمر توقيعها .

٦- عندما أرادت الدولة العثمانية أن تمد خط سكة حديد برلين بغداد إلى الكويت كنهاية للخط الحديدي[١] الذي كان الألمان يريدون الوصول به إلى الشرق ، رفض حاكم الكويت أن يبيع للألمان عشرين كيلو مترا مربعاً على ساحل الكويت لغرض إنشاء المحطة النهائية لهذه الخطوط الحديدية[٢] ووقف حائلاً دون امتداد هذا الخط إلى بلاده ، ولم يرهبه تهديد السلطان العثماني بغزو بلاده[٣] .

ألا يعنى هذا أن الدولة العثمانية لم يكن لها أي نفوذ أو سيادة على الكويت؟ بل كان آل الصباح أصحاب الأمر والنهى في قبول أورفض إبرام أي معاهدات مع الدول الأخرى مما يؤكد استقلاليتهم عن البصرة أو غيرها .

إعلان استقلال الكويت واعتراف دول العالم به:

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م أعلن الإنجليز حمايتهم رسمياً على الكويت بالاتفاق مع الشيخ مبارك[٤] ، واستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى أعلن استقلال الكويت رسمياً في ١٩ من يونيو ١٩٦١م في عهد الأمير عبدالله السالم الصباح الذي أعلن إلغاء معاهدة ١٨٩٩م الموقعة بين بلاده

---

(١) لوريمر : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٢) زكي صالح : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) الشرق الأوسط : في ٧/ ٩/ ١٩٩٠ حوار مع البروفيسور السوفييتي بونداريفسكي .

(٤) عن تفصيلات هذه الاتفاقية : انظر أمين سعيد : الخليج العربي في تاريخه السياسي ، ونهضته الحديثة ، بيروت ص ١٨٨ - ١٨٩ .

وبريطانيا مما أشاع البهجة والفرحة والسعادة في نفوس الكويتيين . فقد قطع راديو الكويت برامجه المعتادة ليذيع كلمة الشيخ عبدالله السالم الصباح لأبناء وطنه والأمة العربية جمعاء جاء فيها «في هذا اليوم ، والسرور يملأ الجوانح ، والابتسامات المشرقة تعلو الوجوه نرفع أبصارنا بخشوع إلى المولى عز وجل لنحمده سبحانه ونشكره على ما وفقنا إليه ، وأنعم علينا به . لقد كان للتعاون الوثيق بين الحكومة ممثلة في المسؤولين من أبناء الأسرة الحاكمة وبين الشعب المخلص ، من المغزى الجميل ، ما أشاع الغبطة والاستحسان في نفسي ، وجعلني أتمنى استمرار هذا التعاون لخير البلد ، ودوام تقدمه وازدهاره . . إننا نرجو ، ونحن على أبواب عهد جديد أن تبدأ الكويت انطلاقها ، بتقوية أواصر الصداقة والأخوة مع شقيقاتها الدول العربية . كما أن الوضع الجديد يتطلب منا العمل على الانتماء للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعمل لخير العالم وأمنه وسلامه» .

وفور إعلان استقلال الكويت كان الرئيس جمال عبدالناصر في مقدمة المهنئين بهذا الاستقلال حيث بعث ببرقية إلى الشيخ عبدالله السالم أعرب فيها عن ابتهاجه بهذا الحدث التاريخي ، كما أعرب عن أمنياته بأن تعمل الكويت في عهدها الجديد إلى جانب الدول العربية الشقيقة في سبيل تدعيم القومية العربية .

استقلال الكويت والتحرشات العراقية:

كما سارعت دول العالم إلى الاعتراف بهذا الاستقلال ، ولم يتخلف عن الركب سوى حكومة اللواء عبدالكريم قاسم في العراق (في ذلك الوقت) حيث أرسلت برقية تحمل تهنئة العراق باستقلال الكويت ، كما تحمل بين سطورها غمزا ولمزا ، حيث صيغت بأسلوب يفتقر إلى الكياسة ، فقد تعمد عبدالكريم

قاسم في برقيته ألا يعترف بأن الكويت دولة وأن الشيخ عبدالله السالم هو أمير هذه الدولة بل وصل الأمر بعد أيام قليلة بأن أدعى اللواء قاسم في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦١م بأن الكويت تابعة لولاية البصرة في العصر العثماني وادعى دون سند من التاريخ والحقيقة أن الكويت قضاء عراقي سليب يجب استرداده وأنه يوافق على تعيين أميرها قائم مقام عليها بعد الدمج ، وفي محاولة لتأكيد ذلك كلفت الحكومية العراقية المطابع بطبع خرائط ضخمة أدخلت فيها الكويت ضمن العراق ، وسخَّر قاسم عدداً من أساتذة التاريخ العراقيين لإثبات مزاعمه[1] . وبعد خمسة أيام فقط من تاريخ هذه البرقية أعلن اللواء عبدالكريم قاسم ضم الكويت إلى العراق .

ونظراً لتأزم الموقف في العلاقات الكويتية العراقية ، واستمرار عبدالكريم قاسم في تهديداته وتصريحاته باحتلال الكويت وإصراره على ضمها طلب أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح تدخل القوات البريطانية لمساعدة الكويت عسكرياً . وإيقاف أي تصرفات عدوانية من قاسم العراق ، كما أذاع راديو الكويت بياناً في ٢٦ من يونيو ١٩٦١م أعلن فيه أن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته ، وأنها إذ تعلن ذلك لواثقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام لا سيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها ، وأنها باعتبارها دولة كاملة السيادة وعضوا في كثيرمن منظمات الأمم التحدة لا تخضع في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو هيمنة أي دولة أخرى . وخلال ذلك عمت الكويت مظاهرات شعبية تؤيد وتساند الحكومة الكويتية في وجه التهديدات

---

(١) يناقض التاريخ هذه الادعاءات ، كما يؤكد على استقلال الكويت وحرية شعبها وكيانها التاريخي منذ نشأتها إلى الآن ، كما تناقضها أيضاً الخرائط الجغرافية التي توضح الحدود الفاصلة بين البلدين .

العراقية الرامية إلى احتلال الكويت ، وهتف المتظاهرون باستقلال الكويت وسيادتها وتجمهر عدد كبير من المواطنين أمام قصر السيف مقر الحكم هاتفين «يا أبا سالم أعطنا سلاح» وأعربوا عن استنكارهم للتصريحات العراقية ، وفتحت مكاتب التطوع في الكويت لتسجيل أسماء المتطوعين ، كما قامت الحكومة الكويتية بتوزيع السلاح على الأهالي والمتطوعين في جميع مناطق الكويت ، كما امتلأت الطرق المؤدية من مدينة الكويت إلى الحدود مع العراق بسيارات النقل التي تحمل العديد من أبناء الكويت وهم يحملون السلاح وإلى جانب ذلك فقد قامت الحكومة الكويتية بإغلاق حدودها مع العراق .

ونتيجة لخطورة الموقف أرسل الشيخ عبدالله السالم برسالة إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطالبه فيها بمؤازرة الكويت في حقها المشروع للدفاع عن حريتها واستقلالها . وكان رد عبدالناصر واضحاً ومؤيداً لحق الكويت في استقلالها حيث قال إن استقلال الكويت من الأمور المهمة التي تعنينا «باعتبار هذا الاستقلال يمثل الإرادة الشعبية الحرة لأهله» كما أكد الرئيس عبدالناصر وقوف مصر القوى للدفاع عن استقلال الكويت ضد الأطماع العراقية ، وحرصه على صون استقلال الكويت[1] .

وإلى جانب ذلك فقد ساندت المملكة العربية السعودية الكويت في موقفها معلنة أن ما يمس الكويت يمس السعودية ، كما أمر الملك سعود بإرسال قوات سعودية لمساعدة الكويت في محنتها . واستنكرت دول العالم الأطماع العراقية في الكويت وشجبت تهديدات الرئيس العراقي لها .

يضاف إلى ذلك ، أن الحكومة الكويتية تقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن

(١) عبدالله زلطه : أزمة الكويت عام ١٩٦١م ، صفحات من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية ، ص ٩٩ - ١٠٦ .

طالبت فيها بحفظ كيان الكويت باعتبارها دولة ذات سيادة ، ورحبت بالمساعي الحميدة التي تبذلها بعض الدول العربية ، والأمين العام لجامعة الدولة العربية في هذا السبيل .

جهود الرئيس جمال عبدالناصر في حل الأزمة:

ونتيجة لحرص الرئيس عبدالناصر على حل هذه الأزمة في نطاق الأسرة العربية مع ضمان استقلال الكويت وسيادته وعدم تعريض الصف العربي للتصدع ، ونتيجة لتراجع العراق عن موقفه باستخدام القوة انتقلت الأزمة إلى أروقة الجامعة العربية التي لعبت دوراً مهماً ومؤثراً في تسوية الأمور ، وإن كان هذا الدور لم يصل إلى حل جذرى لهذه الأزمة ، ونتيجة لجهود الرئيس جمال عبدالناصر ، وإعلان الحكومة الكويتية عن أنها إذا تم تشكيل قوة عربية لمساندة الكويت في الدفاع عن نفسها ضد الأطماع العراقية ستأمر القوات البريطانية بالانسحاب فورا ، وقد تم تكوين قوات عربية رمزية من السعودية ومصر والسودان وتونس أطلق عليها قوات الأمن العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت ، كما أعلن أن أي اعتداء على هذه القوات يعد اعتداء على كل العرب ، وبعد أن انهار حكم عبدالكريم قاسم في فبراير ١٩٦٣م وإعدامه داخل أحد استوديوهات الإذاعة العراقية قامت في بغداد حكومة أكثر إدراكاً للواقع وأكثر ميلاً للتعاون مع جاراتها العربيات ، وبذلت الوساطات للتوفيق بين الكويت والعراق وإصلاح ما أفسده حكم عبدالكريم قاسم ، وكان من نتيجتها زيارة موفد كويتي لبغداد بدعوة من رئيس وزرائها أحمد حسن البكر وقنذاك وبترحيب من المشير عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية العراقية[1] وقتذ وكان الوفد الكويتي برئاسة سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس

---

(١) أمين سعيد : المرجع السابق ص ٢٠٦ .

مجلس الوزراء وقتذاك . وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود والشعور بأواصر الجوار وأهمية المصالح المشتركة . وخلال ذلك اتفق الوفدان على ما يلي :

١ - تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المعترف بها دولياً .

٢ - تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين .

٣ - تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وتحقيقاً لذلك تم تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى السفراء[١] .

الادعاءات العراقية والاحتلال الغادر (٢ أغسطس ١٩٩٠):

وفي أعقاب ذلك بدأت العلاقات بين البلدين تسودها روح الوفاق ، واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى فجَّر العراق الأحداث في سيناريو مريب مدعياً أن الكويت تلاعبت هي ودولة الإمارات بأسعار النفط ، وأنها اعتدت على حقول الرميلة . وكان رد الحكومة الكويتية على ذلك هو الدعوة إلى تشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة العربية للفصل في الادعاءات العراقية ، وفي موضوع حدودها مع العراق طبقاً للمعاهدات والوثائق المبرمة بين البلدين وخلال ذلك حاول الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية وقتذاك السعي إلى حل هذه الأزمة المفتعلة من العراق ، كما بدأ كل من خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس حسني مبارك العديد من الإجراءات لاحتواء الأزمة لدرجة أن أعلنت المملكة السعودية ترحيبها باستضافة اجتماع ثنائي على أرضها لإنهاء

(١) عبدالله زلطة : المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

الخلافات القائمة بين البلدين عن طريق الحوار الودي . ونتيجة لذلك أرسلت الكويت وفداً برئاسة الشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ، وأرسلت بغداد وفداً برئاسة عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي واجتمع الوفدان في جدة ، بترحيب من الملك فهد وأمله في إمكانية نجاحهما في تسوية خلافاتهما وبعد انتهاء ذلك الاجتماع تطلعت الكويت إلى استمرار المفاوضات بين البلدين من أجل إيجاد حل يؤمن المصالح المشروعة للبلدين ، وكان للعراق موقف آخر فقد قام بغزو الكويت في فجر الخميس الثاني من أغسطس ١٩٩٠م مما قلب دفة الأمور وأدى إلى شق الصف العربي ، ووضع العديد من قضاياه الرئيسة في زوايا النسيان ، هذا إلى جانب أنه فجرَّ زلزالاً رهيباً في النظام العربي ، وأوجد شرخاً أضعف من قواه وهدد أمنه ، إلا أن المجتمع الدولي تصدى بكل حزم وقوة لهذا الاحتلال ، وأصدر مجلس الأمن العديد من قراراته المتعلقة بالأزمة والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، وخلال ذلك عومل الشعب الكويتي بوحشية ، كما تعرض العديد من أبنائه لممارسات قمعية همجية لا إنسانية فتعرض للقتل والإبادة والتعذيب والأسر حسبما ورد في تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

رفض العراق للقرارات الدولية بالانسحاب وهزيمته واحتفاظه ببعض الأسرى:

و في أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت التي قاربت سبعة أشهر من الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وحتى السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١م رفض النظام العراقي كافة الجهود والمبادرات السلمية التي وجهت إليه فأعلن ضمه للكويت واعتبارها المحافظة رقم ١٩ دون أي أساس أو سند من التاريخ ، كما فشلت العقوبات الاقتصادية في إجباره على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم

٦٦٠ الذي نص على أنه «يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت» وما يتبع ذلك من قرارات ومواقف حاسمة من المجتمع الدولي إذ استمر في تقوية وجوده العسكري داخل الكويت ، ونهب ثرواتها وتدمير مؤسساتها الثقافية والعلمية والتربوية مما جعل شعوب العالم تنتابها موجة من الاشمئزاز والغضب الشديدين ، وانتهى الأمر بإصدار مجلس الأمن لقراراته بشأن انسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الكويت وإعادة سيادة دولة الكويت واستقلالها وحقوقها الإقليمية ، وعدم الاعتراف بأي نظام تقوم به سلطات الاحتلال في الكويت . ورفض العراق لهذه القرارات ، وقيام الحرب بين قوات التحالف وقوات صدام حسين في ١٧ من يناير ١٩٩١م والتي انتهت بتحرير الكويت وإعادة الشرعية والسيادة إليها وقبول العراق غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن المتصلة ، بالأزمة ، بما فيها دفعه للتعويضات عما ألحقه بالكويت من خسائر ، وإفراجه عن الأسرى والمفقودين .

والجدير بالذكر أنه خلال حرب تحرير الكويت التي استغرقت ستة أسابيع قام النظام العراقي بالقبض على آلاف الكويتيين بطريقة عشوائية ، وإبداعهم في السجون العراقية كما أقدم على ضخ كميات كبيرة من البترول من ميناء الأحمدي في مياه الخليج مما أحدث تلوثاً كبيراً في البيئة ، وأتبع ذلك بتدمير آبار النفط الكويتية واتباع سياسة الأرض المحروقة .

الأوضاع في الكويت بعد التحرير:

وعلى الرغم من الآثار الفادحة التي لحقت بالكويت من جراء الغزو العراقي من خراب ودمار فها هي ذي الكويت الآن حرة أبية ، يرفرف عليها الأمن والاطمئنان بعد أن تجاوزت المحنة والمعاناة وعادت كما كانت واحة وارفة

الظلال تضمد جراحها بإرادة وصمود ، وتعمل من أجل الخير والبناء وإن بقيت معاناة أكثر من ٦٠٠ أسرة وعائلة كويتية تعاني من فراق الأب أو الزوج أو الابن خاصة وأن النظام العراقي لا يزال يحتفظ بالعديد من الأسرى الكويتيين في ظلمات سجونه ومعتقلاته ويماطل في تسليمهم على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ لعام ١٩٩٩م وتعيين منسق دولي لوضع آلية فعالة لحل هذه القضية .

مما سبق يتضح أن العدوان العراقي على الكويت كان انتهاكاً للمبادئ والمواثيق الدولية وروابط حسن الجوار ، وأن عواقبه كان تأثيرها شديداً ليس فقط على الكويت وإنما على الأمة العربية بصفة عامة والشعب العراقي بصفة خاصة ، فقد كان هذا الغزو كارثة قومية للأمة العربية بأسرها لا مبرر لها على الإطلاق سوى المطامع الشخصية في ثروات الجار وحقوقه .

إن ما تردد حول «الحق التاريخي للعراق في الكويت» ، «والحروب بالتاريخ» ادعاء باطل يدحضه التاريخ نفسه ويؤكد تزويره ، كما أنها نظرية عفا عليها الزمن بعد أن حاول هتلر اتباعها وفشل في تنفيذها . فالكويت حافظت على استقلالها قبل أن يكون العراق دولة ، يضاف إلى ذلك أن القرار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠م الصادر عن هيئة الأمم المتحدة يؤكد على حق الدول في تقرير مصيرها ، وحقها في المحافظة على كيانها وسيادتها ، كما أن المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في القاهرة صيف ١٩٦٤م قرر أن مسألة الحدود لا تتغير إلا باتفاق الأطراف المعنية حول هذه المسألة .

يضاف إلى ذلك أن ما تردد حول خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت لا يخدم العراق ذاته ، خاصة وأن العراق دولة أحدث في وجودها بكثير من دولة الكويت ، فالعراق بتحيزه في كيان سياسي إقليمي لم يكن معروفاً في

العهد العثماني على حين كانت هناك حدود جغرافية معروفة للكويت مما يعني أنها أقدم من العراق الذي لم تخط حدودها إلا في عام ١٩٢٦م بعد تحكيم عصبة الأمم حول الموصل التي كانت موضع خلاف بين العراق وتركيا[١] .

وهكذا نخلص إلى أن ما فعله النظام العراقي ليس له أساس من التاريخ أو الواقع وأن ادعاءاته واهية وباطلة ، فأرض الكويت في العصر الحديث شهدت الدولة الوطنية الموحدة قبل العراق ، وأن تطبيق نظرية الحق التاريخي المزعوم يتيح الفرصة لإيران وتركيا على نحو خاص بضم معظم أجزاء العراق إليها . إن حدود العراق لم تشمل مطلقاً أرض الكويت وهذا ما أكده بعض المؤرخين الأوائل الذين ذكروا أن حدود العراق تمتد على طول نهر دجلة والفرات في المنطقة التي تقع جنوبي تكريت حتى البصرة أو عبدان[٢] . وأن الكويت دولة كاملة السيادة ولا تخضع في إدارة أمورها لأحد فهي دولة ذات حدود دولية لها قداستها التي تكفلها المعاهدات والمواثيق .

* * *

(١) مجموعة من المؤرخين : «خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت» القاهرة ، المركز الإعلامي الكويتي ، ص ٥٤ .

(٢) لتفصيل ذلك انظر : أبو الفدا : مختصر تاريخ البشر ، ص ٤٠٨ وابن خرداذبه : المسالك والممالك ص ١٤ ، وياقوت : معجم البلدان جـ٢ ، ص ١٥ .